



ورقة عمل حول:

إطار عمل تقييم خلق قيمة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات





ورقة عمل حول:

إطار عمل تقييم خلق قيمة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

ينشر مجلس معايير التقييم الدولي ورقة عمل من حين لآخر، ليركز على موضوعات التقييم ذات الصلة والقضايا المستجدة. تحقق أوراق العمل أغراض متعددة: فهي تبادر وتبني الجدال حول موضوعات التقييم التي تتعلق بمعايير التقييم الدولي (IVS)؛ حيث إنها تقدم معلومات سياقية عن موضوع ما من منظور المسؤولين عن وضع المعايير، كما أنها تدعم مجتمع التقييم أثناء تطبيق معايير التقييم الدولي من خلال الإرشادات ودراسات الحالات ذات الصلة.

تعتبر أوراق العمل تكميلية لمعايير التقييم الدولي ولا تستبدلها أو تحل محلها. يقع على عاتق المسؤولين عن عملية التقييم مسؤولية قراءة واتباع المعايير أثناء إجراء عمليات التقييم.

كتب بواسطة: [كيفن سيدل](#)، المدير التقني لتقييم الأعمال داخل مجلس معايير التقييم الدولي بالإضافة إلى مساهمات من قبل مجلس معايير تقييم المنشآت الاقتصادية ومجموعة عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

نشر مجلس معايير التقييم الدولي ورقة العمل الحالية لبدء النقاش والجدال حول موضوع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، فيما يتعلق بتقييم الأعمال. شارك أفكارك ووجهات النظر الخاصة بك معنا عبر منصة لينكد إن.





الانضباط المالي واستثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

أصبحت عوامل الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ركيزة أساسية في العديد من استراتيجيات الشركات. بينما تتعقب الشركات وتقييم طريقة تأثير استثمارات معينة على إجمالي تقديرات أو أداء الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، فإن العديد من الشركات تحقق في اتخاذ الخطوة الإضافية لتقدير وملاحظة كيفية تأثير تلك الاستثمارات على العائد منها. عادة ما تطبق مبادئ تمويل الشركات بشكل بسيط على المشروعات المنفصلة، والتي يكون العائد من الأنشطة الخاصة بها هو معلومات مالية يمكن تعريفها وتعقبها وتحديد كميتها (مثل: الربح، والتدفق النقدي، ومعلومات عن رأس المال، إلخ). تحاول مبادئ التمويل الأساسية المستخدمة لقياس عائد الاستثمار نقل العوائد غير المالية لاستثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للأثر الخاص بالمعلومات المالية. استقبل المساهمون وأصحاب المصالح على حد سواء الجولات الأولية من استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بطريقة تنم عن عدم معرفة. وعلى الرغم من ذلك، للتأكد من تطبيق الانضباط المالي الملائم والتوزيع الأكثر فعالية لرأس المال، فمن الضروري وجود إطار عمل يتميز بقدر أكبر من التحليل لتوضيح القيمة المفترضة لاستثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ولتقييم كيفية تأثير تلك الاستثمارات على خلق القيمة من عدمه.

بدأنا في المقال الأول الخاص بالحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بعنوان [الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتقييم الأعمال](#)، بحث طريقة أو إمكانية دمج خصائص الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات داخل عملية [قياس القيمة](#). أما في المقال الثاني فقد عملنا على تحليل أثر الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على [خلق القيمة](#).



وبحثنا كيفية دمج إطار العمل مع عملية توزيع رأس المال وتطبيق مستوى أعلى من الانضباط المالي اللازم لاستثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات. ونناقش أدناه الموضوعات التالية:

- I. نناقش أسباب صعوبة تطبيق القياسات المعتمدة على الأرباح على استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات.
- II. نفحص الصلة الوثيقة بين استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات وخلق القيمة وأو الاحتفاظ بالأصول غير الملموسة، وبين الآثار المترتبة على احتمالية التقييم الأفضل لعوائد الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات من خلال الإشارة إلى خلق قيمة الأصول غير الملموسة.
- III. استغلال تلك الأفكار لتطوير مثال لإطار العمل يهدف لتقييم وقياس فرص خلق قيمة الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات على مستوى المؤسسات. كما نناقش إطار عمل يشير إلى خلق كلّ من الأصول غير الملموسة المباشرة وغير المباشرة، والذي يتضمن الاعتراف بأن خلق القيمة غير الملموسة من خلال استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات يمكن أن يكون قابلاً للقياس ويرجع ذلك للصلة المتداخلة بين الأصول.

A. قياس عوائد الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات: المصروفات مقابل الاستثمارات

عادة ما توفر المصروفات صلة يمكن تعريفها وتحديد كميتها بين التكاليف المتکبدة وبين الربح الوارد. على الجانب الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات، فإن الصلة بين التكاليف المتکبدة



وقياس الربح الوارد عادة ما تكون أكثر غموضاً. وبينما يستمر العالم في التحرك بشكل متزايد من خلال القيمة غير الملموسة، فإن عدم قدرة "الإيرادات" على الوصول لخلق القيمة من خلال الاستثمارات تصبح أكثر وضوحاً على سبيل المثال، في كتاب نهاية المحاسبة والمضي قدماً نحو المستثمرين والمديرين، وجد الكاتب باروخ ليف وفينج جو أن القدرة التفسيرية للإيرادات التي تذكر في التقارير والقيمة الدفترية لقيمة الأسواق انخفضت بشكل كبير بين عام 1950 وعام 2013 م.

كذلك انخفض معدل الانتعاش² تقريباً من 90% إلى 50% خلال تلك الفترة¹. تشير أدلة حديثة إلى أن الوباء العالمي أثر على تعجيل هذا التوجه².

وكما هو الحال في الاستثمارات الأخرى، فإن الصلة بين التكاليف المتکبدة الخاصة بالحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات وقياس الفوائد المحققة (مثل الأرباح) قد تكون صعبة التعريف والتعقب والقياس. وبينما تم إحراز تقدم كبير لدمج المخاطر المنفصلة المرتبطة بالمناخ مع التقييم وعمليات التنبؤ (على سبيل المثال: الدليل الأساسي للتقييمات وتغيرات المناخ³ الأخير والصادر عن محاسبة الاستدامة A4S)، فإن الكثير من استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات تشارك في خصائص فريدة تحدى تحليلات عائد الاستثمار، وتتضمن:

1) عادة ما يعود ربح الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات على المؤسسات بأكملها وحتى خارجها، بدلاً من أن يعود لمنتج معين أو خط عمل ما أو لمنطقة جغرافية بعينها. علاوة على ذلك، بالنسبة لتلك الأرباح التي تستحق خارج المؤسسة (والتي تسمى الخارجيات): نجد أن هناك جدالاً مبرراً حول كيفية دمج تلك الأرباح داخل اعتبارات العوائد، إذا وجب ذلك. ويعتبر هذا الجدل منفصلاً عن الجدل الخاص بمبدأ الوكيل



(المساهمين مقابل أصحاب المصالح)، ولكنه يتعلّق بإمكانية تحول الخارجيات الإيجابية لأرباح تعود على المؤسسات (على سبيل المثال فإن الأفعال الجيدة تعود بأثر جيد على العمل).

2) عادةً ما تتحقق استثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات خلال عدد من السنوات، ومع ذلك فإن الأرباح تكون طويلة الأمد. علاوة على ذلك فقد ينبع عن تلك الاستثمارات خلق قيمة مستمرة على الدوام.

3) غالباً تقلّل أرباح الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من المخاطر، كما أنها قد تحافظ على التدفقات النقدية بدلاً من تحقيق تدفقات نقدية تراكمية منفصلة. وغالباً ما ينعكس تقليل المخاطر في استثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على قدرة المؤسسة في التعافي من الصدمات المعاكسة أو في التكيف مع التحركات المتغيرة (مثل المرونة). علاوة على ذلك فإن استراتيجيات وتطبيق المؤسسات للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من المحتمل أن يحدد استمرارية المؤسسة ذاتها. وبالنظر إلى استثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات فإنها عادةً ما تنتج معلومات غير مالية (أو معلومات مالية مسبقة)؛ حيث إن إطار العمل المالي الاستراتيجي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار خلق القيمة وليس فقط الأثر الخاص بقياسات العوائد (مثل، الأرباح، والإيرادات، والتدفقات النقدية). كذلك ينبغي أن يحدد إطار العمل المذكور القيمة المقترحة لاستثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى تقييم خلق تلك الاستثمارات للقيمة من عدمه، وربط أي خلق للقيمة مع المعلومات المالية الناتجة، إن أمكن. يمكن أن يساعد التركيز على خلق القيمة في توفير رابط أساسي بين الاستثمارات في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وبين العائد.



¹[The End of Accounting and the Path Forward for Investors and Managers](#)

²[Recovery Curves Take Shape and The Path Ahead... Recovery Curves Take Shape, 21-22.](#)

³[Essential Guide to Valuations and Climate Change](#)

II. العلاقة بين الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وبين الأصول غير الملموسة

تتضمن نظرتنا وضوح خلق القيمة المحتملة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المعلومات وأو الاحتفاظ بقيمة الأصول غير الملموسة. حيث إن خصائص معينة لخلق القيمة غير الملموسة من شأنها أن تساعدنا على تقييم طريقة خلق القيمة من خلال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.



أولاً: خلق القيمة أو تراجع الأصول غير الملموسة هي عملية لا تتبع مساراً خطياً، كذلك استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات. على سبيل المثال: قد تحقق العديد من استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات عائدًا بسيطًا في السنوات الأولى من الاستثمار حيث تتحقق القيمة، ثم يتبع ذلك نمو مطرد في العوائد. بالإضافة إلى ذلك، في حالة عدم الحفاظ على القيمة فمن المحتمل أن تنخفض بشكل سريع. وإذا استمرت استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات في دعم وتعزيز القيمة التي تحققت، فإن قيمة الأصل والربح الناتج عنه من المحتمل أن تبقى لأجل غير مسمى.

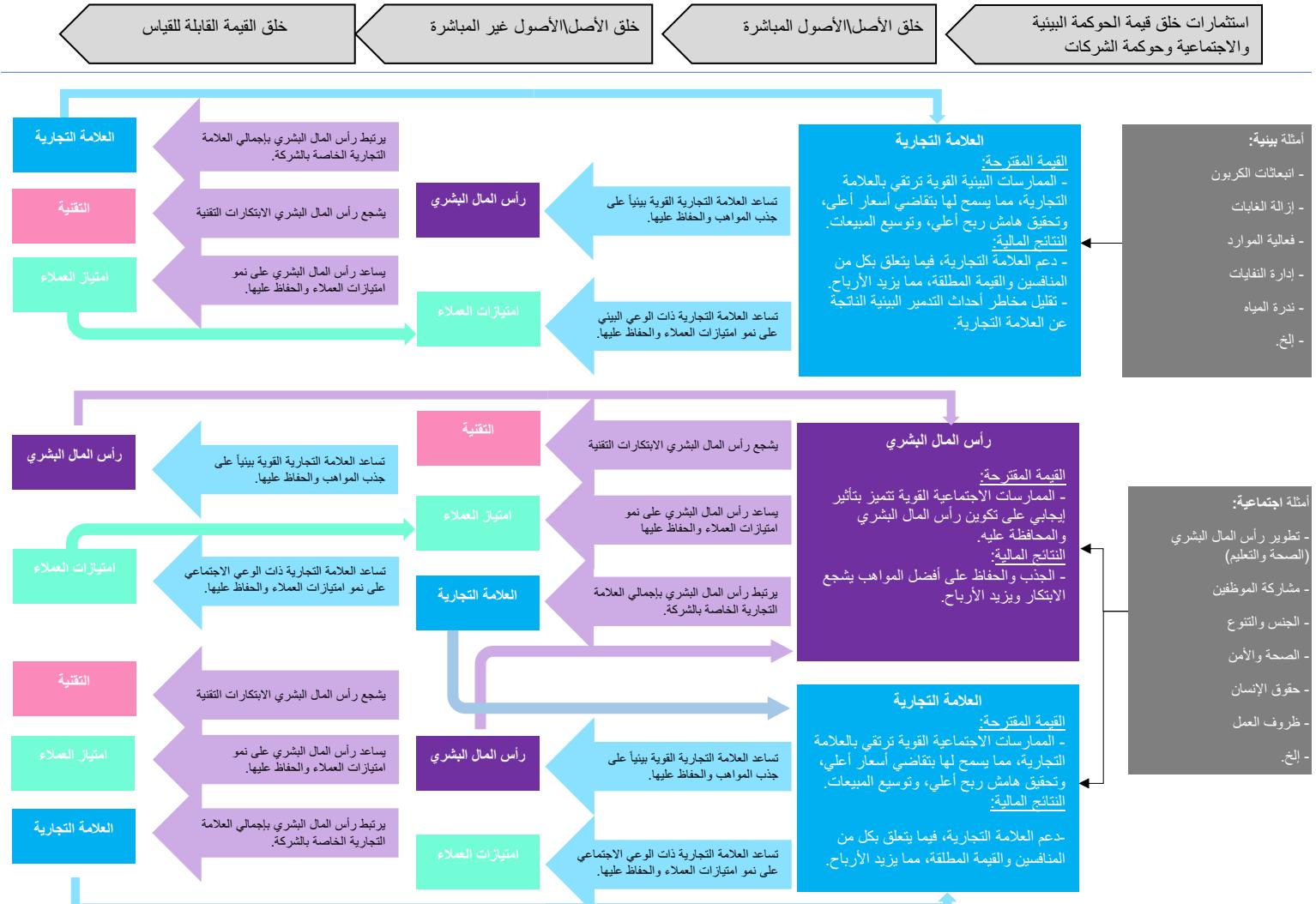
ثانياً: تنوع القدرة على تحقيق قيمة غير ملموسة، وبالتالي تنوع فرص تحقيق قيمة الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات من مجال لأخر. ولتحقيق قيمة اقتصادية من استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات، أو من أي استثمار آخر، ينبغي على المؤسسة إنتاج عوائد أعلى من تلك المطلوبة من قيمة الأصول الملموسة ورأس المال المستخدم. كذلك ينبغي أن ترتفع فرص خلق قيمة الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات بالنسبة للشركات التي تتضمن نموذج عمل مختلفاً ذو قيمة مضافة وهامش ربح عالي، وذلك بالمقارنة مع الشركات التي تتضمن نموذج عمل سلعيًا، وأصولاً ملموسة كثيرة، وهامش ربح بسيط.

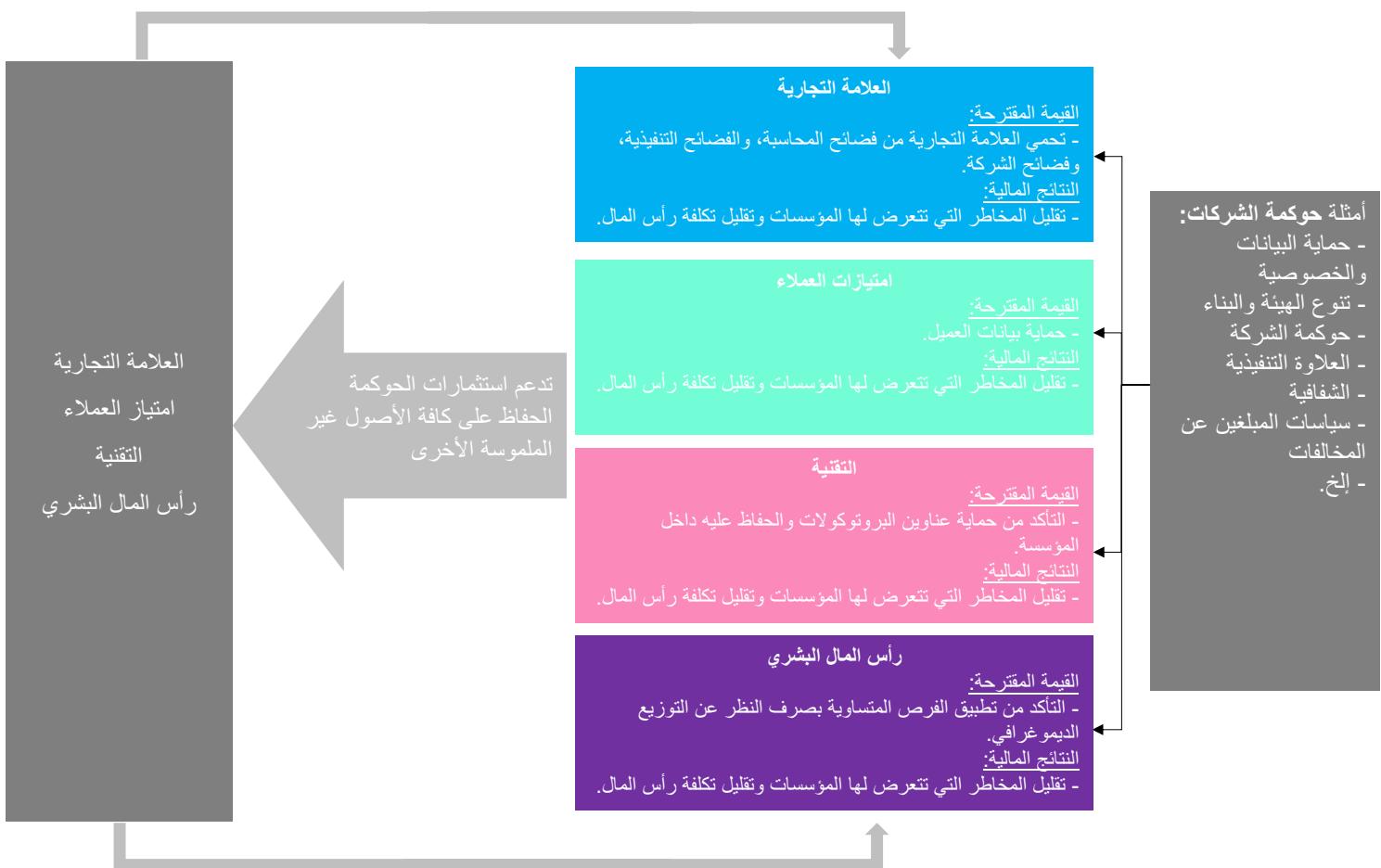
أخيراً: عادة ما يفرض نموذج العمل ومجال الأصل الملموس الذي سيخلق أيضًا، والأصل الذي سيقدم أعلى عائد. وبالمثل، فإن الأمر مشابه فيما يتعلق بالحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات، ولكن يصبح السؤال هنا: ما هي الحكومة التي ستخلق أيًّا من الأصول غير الملموسة؟ حوكمة البيئة، أم حوكمة المجتمعية، أم حوكمة الشركات؟ وتعد الإجابة عن هذا السؤال ضرورية للمؤسسات؛ لتوضيح القيمة المقترحة لاستثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات.



للإجابة عن هذا السؤال، نفترض كيفية إنتاج استثمارات حوكمة البيئة، والحكومة الاجتماعية، وحوكمة الشركات للقيمة (على سبيل المثال: تعزيز التدفقات النقدية) وأو الحفاظ على القيمة (مثلاً، تقليل المخاطر)، وذلك من أجل مجموعات معينة من الأصول غير الملموسة، والتي تتضمن العلامات التجارية، ورأس المال البشري، وامتيازات العلامات التجارية للعملاء، والتكنولوجيا. كذلك نبحث دورة حياة خلق القيمة المحتملة في الشكل الموضح أدناه من خلال ثلات مراحل مختلفة:

- الأصول المباشرة- تلك الأصول غير الملموسة التي قد تتأثر بشكل مباشر من خلال استثمارات حوكمة البيئة، والحكومة الاجتماعية، وحوكمة الشركات.
- الأصول غير المباشرة- تلك الأصول غير الملموسة المباشرة، والتي استهدفت من قبل استثمارات الخاصة بالأصل أو الأصول غير الملموسة المباشرة، وحوكمة الشركات.
- خلق القيمة القابل للقياس- تعرف المرحلة النهائية من دورة حياة خلق القيمة أن خلق قيمة الأصول غير الملموسة من خلال استثمارات حوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات يمكن أن يحقق عوائد قابلة للقياس كنتيجة للترابط المتداخل مع الأصول غير الملموسة الأخرى.







تببدأ أنماط خلق القيمة المحتملة في الوضوح من خلال التحليل المبين بالأعلى. وبينما تقلل حوكمة الشركات المخاطر بشكل كبير، وتحافظ على قيمة الأصول؛ فإن استثمارات الحكومة الاجتماعية تميل لدفع إنشاء الأصول وتوفير التدفق المالي. أما استثمارات الحكومة البيئية فتميل للتواجد بين كل منهم، وذلك باستثناء الاعتماد على المجال ذاته في الدمج بين تقليل المخاطر وإنشاء الأصول والعرض للمخاطر البيئية.

III. إطار عمل تقييم فرص خلق قيمة الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات على مستوى المؤسسات

من خلال فهم أفضل لكيفية تأثير استثمارات الحكومة البيئية والحكومة الاجتماعية وحكومة الشركات على خلق القيمة من خلال أصول غير ملموسة معينة، وبالأخذ في الاعتبار محركات قيمة الأصول غير الملموسة المسجلة والمفهومة جيداً⁴ نستطيع تحديد سمات معينة تساعد على تقييم خلق القيمة النسبية المتوقعة لاستثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات بين المؤسسات. نشرح هنا الخصائص الستة المعنية، بالإضافة إلى وصف موجز لكل منها:

• المعيار الأول - الاعتماد على العلامة التجارية وقوتها

٥ كما هو موضح في الجزء السابق، فإن الدعم والحفاظ على العلامة التجارية الخاصة بالفرد وسمعتها يبدو أمراً جوهرياً للقيمة المقترحة الخاصة باستثمارات الحكومة البيئية والحكومة الاجتماعية وحكومة الشركات. تستطيع قوة العلامة التجارية أن تنتج عوائد إضافية بين منتجات متماثلة لا تختلف سوى في اسم المنتج وسمعته. كذلك فإن القدرة على تعزيز العلامة التجارية للفرد أو الحفاظ على

علامة تجارية موجودة بالفعل يعتبر أمراً حيوياً لاستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويبدو أنه كلما زاد اعتماد المؤسسة على العلامة التجارية والسمعة، كلما زادت القدرة على إنشاء القيمة والحفاظ عليها من خلال استثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

• **المعيار الثاني- الاعتماد على رأس المال البشري ومستوى مهارة القوة العاملة.**

○ كما هو موضح في الجدول بالأعلى، فإن رأس المال البشري يعتبر جوهرياً لخلق قيمة الأصول غير الملموسة؛ حيث إن الكثير من القيمة والقدرة على إنتاج القيمة في المؤسسة التي تحركها الأصول غير الملموسة تكمن في رأس المال البشري. كذلك تعتبر تكلفة الإخفاق في جذب المواهب أو خسارة المواهب والمعرفة المتاحة عالية للغاية. كما يبدو أنه كلما زاد الاعتماد على رأس المال البشري في المؤسسة، كلما زادت القدرة على خلق القيمة والحفاظ عليها من خلال استثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

• **المعيار الثالث- نموذج عمل علاوة القيمة الدفترية والقيمة المضافة.**

○ تتضح خلق قيمة استثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الحفاظ على المعلومات وأو على الأصول غير الملموسة. يعتمد حجم خلق قيمة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستثمارات المثلية على قدرة المؤسسة على دفع العوائد الاقتصادية الإضافية داخل المجال ذاته. وكما يبدو أنه كلما زادت علاوة تقييم المؤسسات على الأصول الملموسة ورأس المال، أو زادت القدرة على إنتاج علاوة تقييم المؤسسات، كلما زادت القدرة على خلق القيمة والحفاظ عليها من خلال استثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.



• المعيار الرابع- طبيعة العلاقة مع العملاء

○ وفقاً للجدول المبين أعلاه، نجد أن استثمارات الحكومة البيئية والحكومة الاجتماعية وحكومة الشركات جميعها تؤثر على تكوين أصول امتيازات العملاء والحفظ علىها. على الرغم من ذلك فإن تقييم حجم التأثير الناتج عن ذلك يتطلب دراسة قاعدة علماء المؤسسة، بالإضافة إلى متطلبات أو توقعات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات ذات الصلة للعملاء. يعتبر هذا التحليل جوهرياً لفهم احتماليه دفع استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات لخلق القيمة من عدمها. فيما يتعلق بالمؤسسات التي تعمل في المجالات الاستهلاكية فإن تلك الاستثمارات توفر الفرصة لخلق القيمة من خلال الاعتراف بالعلامة التجارية وتميزها، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري. عوضاً عن ذلك، بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في مجالات تعتمد على التجارة بين الشركات، فمن المحتمل أن يشترط العملاء تطبيق استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات؛ حيث إن مهام الحكومة تُفرض من قبل سلسلة التوريد الخاصة بهم. ومن أوائل الأمثلة لتلك الشروط نجدها في هدف شركة أبل أن تصبح محايدة للكربون عبر كافة سلاسل القيمة الخاصة بها، وذلك بحلول عام 2030⁵. ويبدو هنا أنه كلما زاد الرابط مع العميل النهائي كلما زادت القدرة على خلق قيمة أو الحفاظ عليها من خلال استثمارات الحكومة.

• المعيار الخامس- كثافة الأصل الملموسة

○ كما هو مبين في الأعلى فإن الأصول الملموسة تتميز بإمكانية وصولها للحد الأقصى من نسبة العوائد. على الجانب الآخر المتعلق بالأصول الغير ملموسة فإن استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات تدعم العوائد الإضافية



بشكل كبير من خلال التأسيس والمحافظة على تلك الأصول التي يمكن تطويرها. كما يبدو أنه كلما اعتمد نموذج العمل على الأصول الملموسة، كلما انخفضت احتمالية خلق القيمة من خلال استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات. وعلى الرغم من أن الأصول الملموسة تميز بعوائد ثابتة نسبياً على الجانب الإيجابي، إلا أن هناك مخاطر كبيرة خاصة بالحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات (ومخاطر بيئية بشكل خاص)، وقد تقلل تلك المخاطر من العائد وتحط من القيمة. بناء على ذلك ينبغي الأخذ في الاعتبار دور الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات في الحفاظ على القيمة الخاصة بكل من المؤسسات التي تحركها الأصول الملموسة وغير الملموسة.

• المعيار السادس- التقنية المهيمنة في الأسواق.

○ في حين وجود ارتباط إيجابي بين كثافة الأصول غير الملموسة وعوائد الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات، يوجد أيضاً استثناءات لذلك. على سبيل المثال، فإن التقنية المملوكة، خاصة التقنيات المسجلة ببراءات اختراع يمكن أن ينتج عنها طلب استهلاكي ذو مرونة أقل فيما يتعلق بقيمة الأصول غير الملموسة الأخرى. بناء على ذلك، فإن استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات قد ينخفض تأثيرها على خلق القيمة في تلك الحالات. كذلك يجب الأخذ في الاعتبار أن رأس المال البشري يعتبر أمراً جوهرياً فيما يتعلق بتطوير التقنية، ولكننا ناقشنا أثر ذلك مسبقاً في المعيار الثاني. يبدو مما سبق، أنه كلما اعتمد نموذج العمل على التقنية المملوكة، كلما انخفضت احتمالية خلق القيمة أو الحفاظ عليها من خلال استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات.

يحلل الرسم البياني التفاعلي أدناه المعايير الستة الخاصة بخمسة مؤسسات من مختلف الصناعات، ويتم تحليل كل منهم عبر مقياس من 1 إلى 5. كلما ابتعد الشكل عن نقطة المنتصف (مثال رقم 5)، وكلما غطى منطقة أكبر، كلما زادت احتمالية خلق القيمة المتوقعة الناجمة عن استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

⁵ Apple launches \$200 million forestry fund it says will bring financial return for investors



الموزعون

الเทคโนโลยيا
الحيوية

منتجات
العملاء
التي
تحمل
العلامة
التجارية

صانعو
العقود

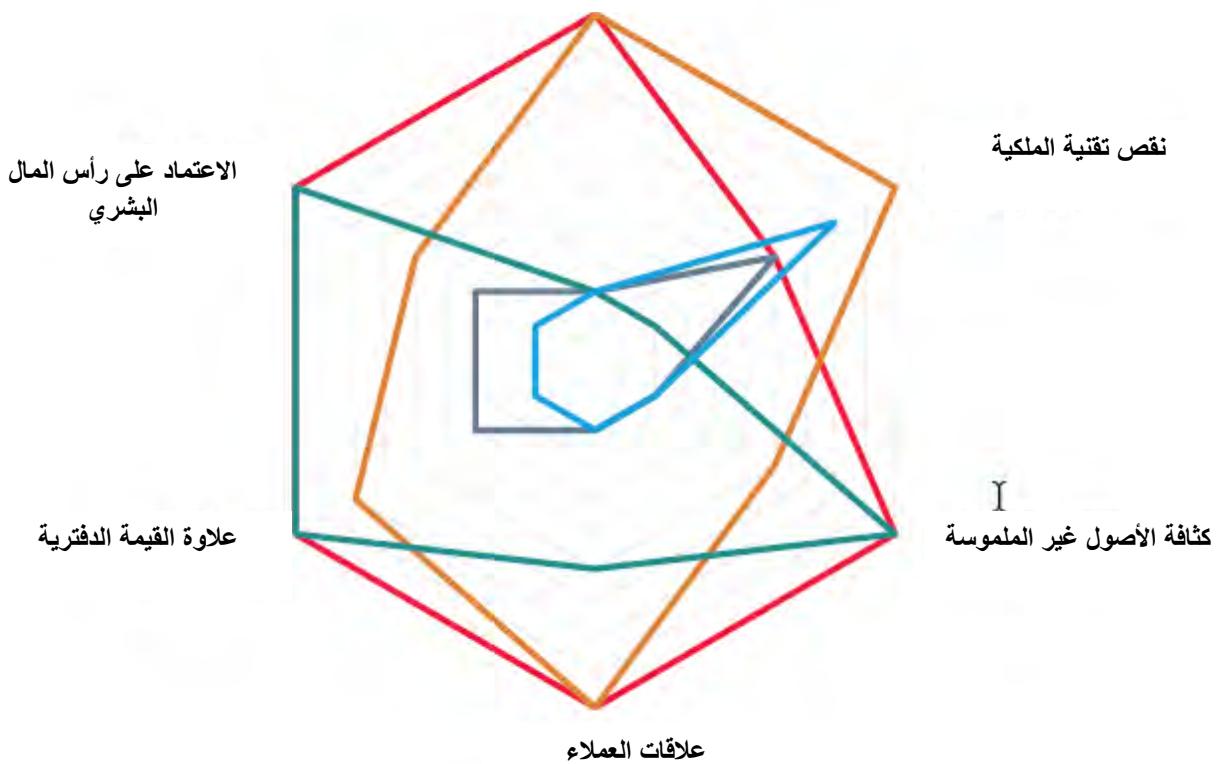
الخدمات
الاحترافية

كافة
المؤسسات

إطار عمل خلق قيمة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

اضغط على كل علامة تبويب في الأعلى لتوضيح الشكل الخاص بكل مؤسسة.

قوة العلامة التجارية



يتضمن الرسم البياني الموجود بالأعلى المعايير الستة لخلق قيمة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ولكن إطار العمل لا يتضمن فقط تلك المعايير ولا يتطلب استخدامها بالتحديد.

الخطوات التالية

الجدير بالذكر أنه على المدى القصير يمكن للتركيز على خلق القيمة غير الملموسة أن يحفز الانضباط المالي لاستثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ويعزز تقارير الاستدامة لتجاوز قوائم الإحصائيات والسرد النوعي الصريح. وعلى المدى الطويل؛ فإن التركيز



على خلق القيمة غير الملموسة يمكن أن يسهل الحركة تجاه نظام التقدير المالي الذي يرصد خلق القيمة غير الملموسة. بينما يفتقد إطار عمل المحاسبة الحالي للمعلومات ذات الصلة الخاصة بخلق القيمة، فإن هناك أمثلة يكون فيها إطار العمل مقيداً لجهود أولويات الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات لتطبيق خلق القيمة بشكل كامل.

يشرح مقال حديث بعنوان، فحص كيفية تقييد الممارسات المحاسبية الحالية للحركة الانتقالية للصافي الصافي، تحليل التزام شركة نفط معينة بالتحول لشركة محايضة للكربون بحلول عام 2050، وذلك في إطار الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات والنماذج المحاسبي الحالي للأصول والالتزامات غير الملموسة. يناقش المقال معاقبة النماذج المحاسبي الحالي للشركات بدون مبرر، بالإضافة إلى تثبيتها، بينما تحاول الشركات السعي نحو تلك الاستثمارات.⁶ يحتاج الأمر لإيضاح موجز لتحليل الكاتب لكل من التقنية والعلامة التجارية غير الملموسة، كما ناقش العلامة التجارية غير الملموسة أدناه:

"من الأدلة الإضافية ما قدمه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في الإطار المفاهيمي الذي عرف "الأصل" بأنه مصدر يتحكم فيه الكيان... والذي من المحتمل أن ينتج عنه ربح اقتصادي مستقبلي". كما أنها نفترض بما أن المنظمة ليس لديها أي تحكم في البيئة والموظفين العاملين لديها، وأصحاب المصالح الآخرين؛ فإن لديها قدرة على التحكم في علاقتها مع تلك الكيانات، والتي تتدخل مع سمعتها من خلال توافق القرارات التي تتخذها مع الأعراف الاجتماعية. يتبع ذلك أن تعريف الأصل يجب أن يطبق على سمعة الكيان أو على الرخصة الاجتماعية لعمل ذلك الكيان، مما يفتح عنه رسمة وتقدير عادل لتلك الأصول. تعادل تلك المعاملة الشروط الخاصة بالاعتراف بأن الالتزامات الاجتماعية هي في الحقيقة مسؤوليات، كما أن تلك المعاملة تقلل من المعاملات التأديبية للتکاليف المتعلقة بالامتثال للأعراف الاجتماعية. يمكن النظر لتلك التکاليف



كما لو كانت استثمارات في السمعة، كما أن الأرباح المحتمل أن تعود على المنظمة من تلك الاستثمارات ستتعرض كذلك لعملية الرسمة".

علاوة على ذلك نجد أن القيود الحالية الخاصة بنموذج المحاسبة لا تقتصر فقط على العلامة التجارية والتقنية، بل هي أيضاً تمتد لتصل لرأس المال البشري. في مقال توسيعياً إمباكت: العثور على قيمة غير مستغلة في القوة العاملة، يلاحظ الكاتب كيف أن المحاسبة الحالية تعزز السلوك المقيد لفرص خلق القيمة المتعلقة برأس المال البشري. وصرح الكاتب أن "اتجاه رأس المال الخاص لاعتبار العمالة بند من بنود الميزانية يمكن تخصيصه، بدلاً من اعتبارها موضع استثمار، أدى لوجود بقعة عميماء داخل مجالات الصناعة. ماذا لو كان هناك طريقة مفيدة أكثر للنظر لمشكلات القوى العاملة؟".⁷

هذه الرؤية لا تشير إلى أن الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات هي مجرد بدعة ستنتهي قريباً. بل على النقيض من ذلك فإن الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات ترتبط بشكل وثيق مع الجهود المستمرة التي يبذلها واضعي معايير المحاسبة والمستثمرون للبحث عن الفرص الجديدة لمعالجة الأصول غير الملحوظة التي تنتج داخلياً بطريقة منهجية. علاوة على ذلك، فإن أفضل الأفكار والمبادئ وإطارات العمل التي تنبثق من الحكومة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات ستساعد بدون شك في إفاده عملية المحاسبة.

نخطط في مجموعة المقالات التالية لمواصلة استكشاف فرص دراسة خلق القيمة غير الملحوظة من خلال 1) مراجعة الأهداف والفرص الخاصة بتعزيز إطار العمل، 2) إجراء تحليل لتحديد أنواع التكلفة التي تساعد الأصول غير الملحوظة على تحديد العناصر غير الملحوظة التي قد تخضع

لإطار عمل تعزيزي، 3) بحث إمكانية اعتماد إطار العمل المعزز على الإفصاح، أو الرسملة، أو مبادئ خلق القيمة المعززة.

يهتم مجلس معايير التقييم الدولي IVSC بسماع آرائكم حول هذه الورقة البحثية الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتي تتعلق بالتقييم. شارك آرائك على صفحة لينكد إن تحت اسم IVSC Group، أو من خلال إرسال بريد إلكتروني على العنوان التالي:

contact@ivsc.org

⁶Constrained by Accounting: Examining How Current Accounting Practice is Constraining the Net Zero Transition

⁷Two Sigma Impact: Finding Untapped Value in the Workforce